

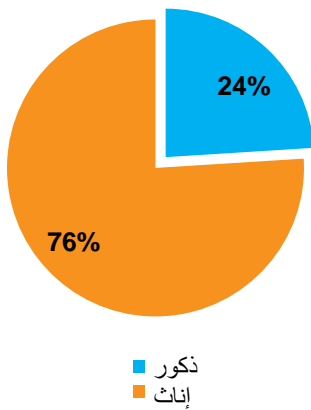
نتائج المسح الأساسي للتقييم التجريبي لبرنامج فرصة

دانيال اوجليجان وسيكاندرا كردى ومارتن جونيور تايبه-اوجونج وبسمة يسا

تم تصميم برنامج فرصة، الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي في مصر عام 2021، كبرنامج تخرج من الفقر يستهدف المستفيدين الحاليين من برنامج تكافل للتحويلات النقدية. ولفهم مدى جدوى دعم برنامج فرصة للأسر في توليد الدخل، وتكوين فكرة أفضل عن سمات الأسر المستفيدة التي قد ترتبط بنجاح البرنامج، يقوم المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي بإجراء تجربة موجهة تستخدم عينات عشوائية من برنامج فرصة التجريبي (انظر مذكرة السياسة رقم 21 للبرنامج الإقليمي للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمزيد من التفاصيل حول تصميم البرنامج وتقييمه).

يُقدم المسح الأساسي الذي أجري في الفترة من يناير إلى فبراير 2022 صورة مفصلة عن الأسر المؤهلة في المجتمعات المحلية المستهدفة، بما في ذلك الوضع الوظيفي ومهارات العمل لدى أفراد الأسرة الراغبين في المشاركة في برنامج فرصة. وتم جمع بيانات هذا المسح من ثمان محافظات أطلق فيها البرنامج التجريبي وهم: بني سويف والشرقية والقليوبية والأقصر والفيوم، والمنيا، وسوهاج، وأسيوط. وشملت عينة المسح 24 أسرة مؤهلة للمشاركة في برنامج فرصة في 323 مجتمعاً محلياً: 16 أسرة من 24 أسرة من مجموعة المستفيدين الحاليين من برنامج تكافل، و8 أسر من 24 أسرة من المجموعة المتقدمة للتسجيل في برنامج تكافل وتم رفضها. وبلغ حجم العينة النهائي 7,752 أسرة. وشملت كل أسرة عن مدى استعدادها للتسجيل في برنامج فرصة، وفي حالة الاستعداد، من هو فرد الأسرة الذي سيشارك في التدريبات. وأشارت 83% من الأسر المؤهلة في العينة إلى استعدادها للالتحاق ببرنامج فرصة، وأشارت الغالبية العظمى من هذه الأسر (77%) إلى تفضيلهم مسار العمل الحر.

نسب المرشحين حسب الجنس

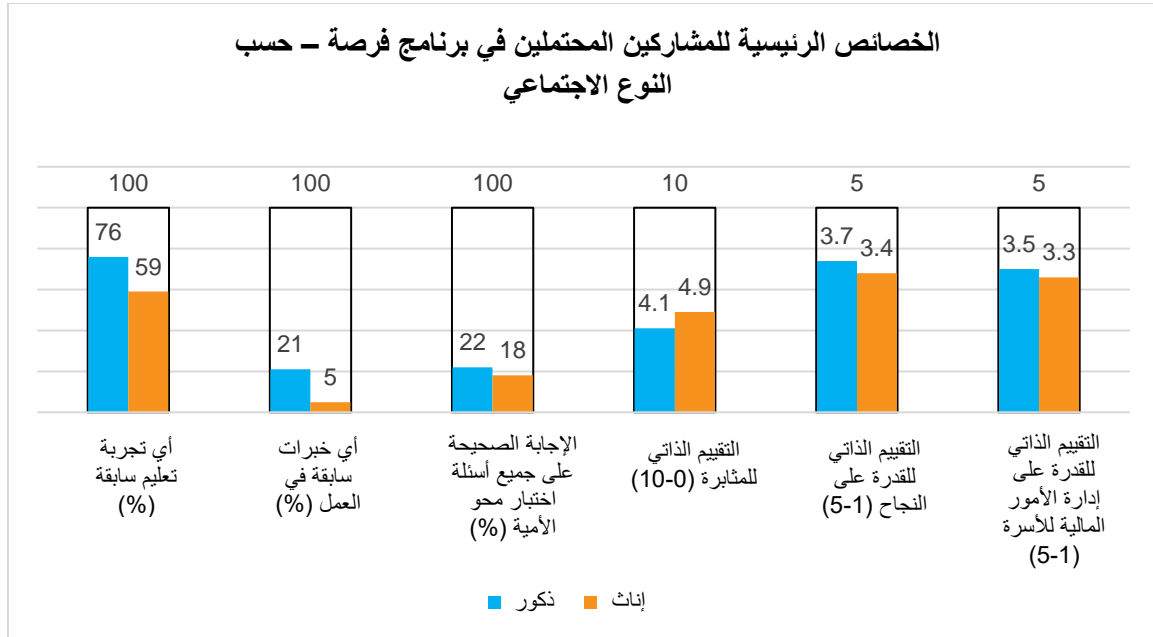


رشحت الأسر الإناث أولاً للمشاركة في برنامج فرصة، بينما مثل الذكور 24 في المائة فقط من المشاركين الذين رشحتهم الأسر المؤهلة للانضمام إلى البرنامج. أما عن أعمار المرشحين، فكان متوسط أعمار المرشحات الإناث أقل إلى حد ما (34.7 سنة) مقارنةً بالمرشحين الذكور (38.6 سنة)، وبالنسبة للتعليم، حصلت الإناث على متوسط سنوات تعليمية أقل من الذكور (5.9 مقابل 7.6 سنة)، وتتحمل الإناث مسؤوليات رعاية متعلقة بالمنزل والأسرة لفترات أطول مقارنةً بالذكور (17 مقابل 2.4 ساعة في الأسبوع).

لم يسبق العمل سوى لثمانية في المائة فقط من المشاركين المحتمل التحاقهم ببرنامج فرصة (20 في المائة من الذكور المرشحين، و5 في المائة من الإناث المرشحات). وحاول ما يقرب من 50 في المائة من الذكور من قبل البحث عن فرصة عمل، مقارنةً بـ 15 في المائة فقط من الإناث. وبلغت نسبة الأفراد البالغين العاملين في الأسر المؤهلة للالتحاق ببرنامج فرصة 25 في المائة تقريباً، ومعظمهم يعملون في وظائف غير منتظمة الأجر (73 في المائة)، إذ يعملون بمعدل 16 يوماً في الشهر مقابل ما يقرب من 1628 جنيهاً. ومن بين الأفراد الذين لا يعملون حالياً، سيتمكن 12 في المائة فقط من بدء العمل في غضون أسبوعين، ويرجع ذلك بالأساس إلى واجبات ربة المنزل. هناك نسبة صغيرة، ولكن لا يمكن إغفالها، من عائلي الأسر وأبناء وبنات في سن العمل

لا يجدون فرصة عمل رغم رغبتهم في ذلك، يمكن أن يستهدف برنامج فرصة هؤلاء الأشخاص حتى في الأسر التي لم ترشحهم للمشاركة في البرنامج. ووفقاً لمصادر المعلومات الرئيسية في المجتمعات المستهدفة، ترتفع معدلات البطالة للغاية إذ يبلغ متوسطها 44% بين الذكور، و60% بين الإناث رغم رغبتهم على العمل، وأكثر من 40% من الأسر تتلقى تحويلات مالية.

عند طرح سؤال افتراضي على المشاركين المحتملين حول أدنى أجر يمكن قبوله مقابل مختلف أنواع الوظائف، جاءت إجاباتهم مفاجئة حيث أشاروا إلى تفضيل الوظائف غير الرسمية بعض الشيء عن الوظائف الرسمية، حتى وإن متوسط الأجر الذي يتقاضونه من الوظيفة الرسمية أعلى بحوالي 120 جنيهاً مصرياً من أجر الوظيفة غير الرسمية، ويشير هذا إلى ضعف القيمة المرتبطة بتوقيع عقد والحصول على مزايا رسمية. كما أكد المشاركون المحتملون على تفضيلهم للعمل داخل المنطقة التي يعيشون بها أو بالقرب منها بدلاً من العمل خارج منطقتهم حتى إن توفرت لهم وسيلة مواصلات تنقلهم إلى محل عملهم، فهم بحاجة إلى 531 جنيهاً إضافية لقبول الوظيفة الرسمية التي تستغرق ساعة واحدة إذا توافرت لهم وسيلة مواصلات.



مستوى مهارات محور الأمية لدى المشاركين منخفض، خاصة لدى الإناث، في حين أفاد المشاركون تمتعهم بمستوى متوسط من المهارات الشخصية مثل مهارات الإدارة والتفاعل والعزيمة والكفاءة الذاتية. استخدم أقل من 2 في المائة من المستفيدين من برنامج فرصة أجهزة الحاسب الآلي خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ويستطيع حوالي 11 في المائة منهم قيادة سيارة أو دراجة ثلاثية العجلات، بينما يستطيع 3 في المائة قيادة شاحنة. يعاني ما يقرب من 14 في المائة من المشاركين المحتملين في برنامج فرصة من أمراض مزمنة - مثل السكري والربو والسرطان وأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والتهاب الكبد - مما يجعلهم ينقطعون عن العمل لحوالي 5 أيام عمل في الشهر.

نسب الشمول المالي أو معدلات استخدام الخدمات المالية منخفضة للغاية، على الرغم من أن المشاركين أجابوا عن أسئلة محور الأمية المالية الأساسية بشكل صحيح. حصل المشاركون المحتملون في التقييم الذاتي لمهاراتهم في اتخاذ قرارات مستنيرة ومعقولة بشأن الشؤون المالية للأسرة وإدارة الأموال على مقياس من 1 إلى 5 على 3.3 تقريباً، ويشير هذا المعدل إلى المهارات المعقولة والمهارات الجيدة.

أفادت النساء ضعف تأثيرهن على القرارات المتعلقة بالنفقات الرئيسية للأسرة، واستخدام التحويلات أو البطاقة التموينية، والمشاركة في العمل بأجر، والمشروعات المنزلية بدلاً من العمل في مجالات أخرى. على مقياس من 1 إلى 4، بلغ متوسط مستوى تأثير المرأة على القرارات المتعلقة بمشروعها المنزلي 2.3 درجة. كما قيمت المستجيبات أهمية القدرة على التأثير على القرارات المتخذة في هذا المجال لتساوي حوالي 2.5 درجة.

عند طرح سؤال افتراضي على الأسر حول تفضيلها الالتحاق ببرنامج فرصة أم البقاء في برنامج تكافل، فضل ما يقرب من 35 في المائة فقط من المشاركين برنامج فرصة، بينما فضل 58 في المائة البقاء في برنامج تكافل (أما إجابات النسبة المتبقية فكانت غير متسقة، إذ ارتبطت بفترة استمرار تلقي المستفيدين من برنامج تكافل التحويلات النقدية بعد التحاقهم ببرنامج فرصة). انتشرت شائعات حول توقف تحويلات برنامج تكافل عند التسجيل في برنامج فرصة، مما أدى إلى انتشار الخوف وتغيير سلوك الحاضرين في الجلسة التوعوية وحاولوا تجنب الإشارة إلى أنهم قد سجلوا بالفعل في برنامج فرصة، أو حتى التسجيل لدى القائمين بالتعداد في مسح الأسر المعيشية.

التوصيات المتعلقة بالسياسة:

1. **تحديد الجدول الزمني للأهلية لبرنامج تكافل والإبلاغ به.** لا يحفز الاعتقاد الشائع بأن التحويلات النقدية التي يقدمها برنامج تكافل غير محددة المدة على الالتحاق ببرنامج فرصة. ويؤدي عدم التواصل المناسب حول هذا الجانب من البرنامج إلى زعزعة الثقة، ويفتح المجال أمام الشائعات. لذا، يلزم وضع إطار قانوني لسياسة استحقاق تلقي معاش تكافل لمدة 3 سنوات وانقطاعه عن الأشخاص المسجلين في برنامج فرصة بعد الانتقال من تكافل إلى فرصة (ما لم يقدم المستفيدون طلبات جديدة للالتحاق مرة أخرى بالبرنامج بسبب تغيير الظروف في المستقبل)، بل وينبغي الإعلان عن هذه السياسة من مصدر موثوق. حتى بعد الإعلان الرسمي عن هذه السياسة، قد لا تُقدم الأسر التي لا تتوقع تحقيق أرباح من تحويل الأصول على الانضمام إلى برنامج فرصة.
2. **السماح للأسر التي تفقد الثقة تمامًا بمغادرة برنامج فرصة.** ينبغي السماح للأسر الفقيرة التي تفتقر إلى الثقة في قدرتها على جني الأرباح من تحويلات الأصول باختيار البقاء في برنامج تحويلات التكافل. عندما تحصل الأسر على فرصة الاختيار بين برنامج فرصة وبرنامج تكافل، فإن الأسر التي تتمتع بمهارات غير إدراكية أفضل واستعداد أعلى لتحمل المخاطر، ستقوم على الأرجح في الاشتراك في تدريبات ريادة الأعمال. وهذا يعني أن السماح للأسر الأقل ثقة بمغادرة برنامج فرصة، يُمكن أن يحسن متوسط إمكانية الاستفادة منه.
3. **تحسين انجذاب المستفيدين من برنامج تكافل لبرنامج فرصة.** ينبغي إثبات احتمال تجاوز برنامج فرصة الفوائد قصيرة الأجل للتحويلات النقدية لتجنب ارتفاع معدلات مغادرة البرنامج. ويلزم توضيح الفوائد التي يُقدمها البرنامج، والتزامه بتقديم التوجيه والإرشاد بشكل مستمر. وقد يكون من المفيد كذلك الاحتفاظ بالتحويلات النقدية لفترة كافية للتوافق مع برامج التخريج الناجحة في البلدان الأخرى وإتاحة مزيد من الوقت للمستفيدين حتى تحقق مشروعاتهم الأرباح.
4. **إحلال أسر جديدة محل الأسر التي غادرت البرنامج.** ينبغي أن يستعد البرنامج للتعامل مع احتمال عزوف بعض الأسر التي أبدت اهتمامها من قبل عن الانضمام إلى برنامج فرصة. وللتعامل مع مثل هذه الحالات، يجوز زيادة أعداد الأسر المشاركة في المرحلة التجريبية بأسر من المجموعة المرفوضة (على سبيل المثال، يمكن زيادة نسبة 30٪ الحالية إلى 50٪). وقد يسمح البرنامج أيضاً بمشاركة أسر جديدة من بين مجموعة الأسر المستفيدة من برنامج تكافل التي لم يسبق لها حضور جلسات تغيير السلوك.
5. **الاستمرار في تنفيذ الخطة الحالية للسماح لبقية أفراد الأسرة بالمشاركة في الجلسات التدريبية.** السبب وراء كثرة ترشيح الزوجة أو الأم للمشاركة في برنامج فرصة هو الفهم الغير كامل للبرنامج، فقد يكون من الضروري (إعادة) الإعلان عن مسار العمل المأجور لأزواج أو أبناء وبنات النساء المسجلات اللاتي اخترن مسار تحويل الأصول. علاوةً على ذلك، ينبغي أن تظل المشاركة في جلسات التدريب أو التوجيه مفتوحة لأي فرد من أفراد الأسرة بدلاً من الاقتصار على مشاركين محددين.
6. **توقع حاجة المشاركين للدعم.** لا يمتلك المشاركون في برنامج فرصة سوى القليل من مهارات محو الأمية والخبرة العملية، لذا ينبغي العمل على زيادة أنشطة التوجيه والإرشاد إلى أقصى حد ممكن، وتصميم التدريب على نحوٍ يراعي ذلك. كما ينبغي على المدربين تعزيز قيمة مشاركة المرأة في برنامج فرصة مع رب الأسرة لتجنب أي خلاف قد ينشأ عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل والإنتاج المنزلي.

نبذة عن المؤلفين

دانيال اوجليجان هو زميل أبحاث أول ونائب رئيس شعبة الفقر والصحة والتغذية في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ويوجد مقر عمله بواشنطن العاصمة. سيكاندرا كردي زميلة أبحاث في شعبة استراتيجية التنمية والحوكمة في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. مارتين بول جر. تاب-وجونج زميل أبحاث مشارك في شعبة استراتيجية التنمية والحوكمة في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ويوجد مقر عمله في القاهرة. و بسمة يسا هي باحثة مساعدة أولى في قسم استراتيجية التنمية والحوكمة في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ويوجد مقر عملها في القاهرة.

شكر وتقدير

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل تقييم الأثر في إطار مشروع "تقييم الأثر وبناء القدرات" الذي ينفذه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، بدعم من البنك الدولي ممثلاً بوزارة الخارجية والكونغرس والتنمية في المملكة المتحدة، والشراكة من أجل الشمول الاقتصادي. نود الإعراب عن امتناننا لوزارة التضامن الاجتماعي على تعاونها الفعال في تصميم وإجراء التقييم، ونخص بالشكر معالي الدكتورة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، والدكتور عاطف الشبراوي، مستشار الوزير لبرنامج فرصة، وبقية أفراد فريق مشروع فرصة. كما نتوجه بالشكر لشركة أثر للبحوث على دورها في جمع بيانات مسح الأسر المعيشية، وشبكة داعم التطوعية غير الحكومية التي قامت بجمع البيانات التكميلية.

لم يُجري لهذا المنشور مراجعة النظراء المعيارية للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. والآراء الواردة هنا تخص المؤلفين وحدهم، ولا تعكس بالضرورة آراء الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية أو المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أو برنامج السياسات والمؤسسات والأسواق أو وزارة التضامن الاجتماعي. والمعلومات الواردة في هذا التقرير ليست معلومات رسمية صادرة عن الحكومة الأمريكية. ولا تمثل آراء أو مواقف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

عالم يخلو من الجوع وسوء التغذية

يباشر "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" أنشطته بصفته مركز بحثي تابع إلى "المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية"

يخضع برنامج مصر لدعم الاستراتيجية بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى إدارة "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية". وتم إجراء البحث المطروح في إطار هذه الوثيقة بتمويل من جانب برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقييم التأثير وبناء القدرات والبنك الدولي. وتم إعداد هذه المذكرة كأحد مخرجات مشروع تقييم برنامج فرصة ولم تخضع هذه المذكرة إلى استعراض النظراء بشكل مستقل. وتخص وجهات النظر الواردة في هذه الوثيقة المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات النظر التي يعتمدها أي من "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية".